الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 07

تاريخ الاجتماع: 26 جويلية 2023

جدول الأعمال:

- الاستماع الى وفد من وزارة الشؤون الاجتماعية حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم في مجال الضمان الاجتماعي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الكيبيك

ـ الحضور:

- الحاضرون: (09) المعتذرون (00) الغائبون (01)

- **افتتاح الجلسة : 9.00**
- **رفع الجلســة : 11.00**

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع إلى وفد من وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك في إطار مواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم في مجال الضمان الاجتماعي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الكيبيك

في مستهل الجلسة بين ممثلو وزارة الشؤون الاجتماعية أن التغطية الاجتماعية التونسية تقوم على مبدا شمولية التغطية الاجتماعية بحيث لا تقتصر على العمال التونسيين بالتراب الوطني بل تغطي أيضا العمال بالخارج عبر الآليات التالية:

– نظام التغطية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بدول لا تربطها بتونس اتفاقيات ثنائية

– نظام التغطية الاجتماعية لفائدة العاملين في إطار التعاون الدولي

– الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي

وبينوا ان مذكرة التفاهم المعروضة تندرج ضمن مقاربة ترمي الى تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي التي أبرمتها تونس مع بلدان الإقامة قصد حماية العمال المهاجرين وضمان تغطية اجتماعية ملائمة لفائدتهم ولأفراد عائلاتهم حيث بلغ عدد هذه الاتفاقيات 23 اتفاقية 21 منها ممضاة واثنان بصدد التفاوض وهي تهدف الى ملائمة التشريعات بين البلدين ووضع الإطار القانوني الخاص بتنظيم قطاعات الضمان الاجتماعي والتامين على المرض وعديد الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى لفائدة الجالية التونسية بما سيساهم في تيسير عملية اندماجهم في بلد الإقامة، حيث نصت على تنظيم آليات التعاون الإداري قصد تيسير التواصل بين الأطراف المعنية من أجل متابعة الوضعيات وتبادل المعطيات اللازمة بشأنها مما يمكن من سرعة البت فيها

أما عن أهداف المذكرة فقد أوضح الوفد أنها ترمي الى ضمان المساواة في المعاملة بين التونسيين ومواطني بلد العمل و الى رفع شرط الإقامة للتمتع بالتغطية الاجتماعية كما تسعى للمحافظة على الحقوق المكتسبة بعنوان فترات النشاط المقضاة بكلا البلدين او التي هي بصدد الاكتساب وهي تتيح للتونسيين بكندا تحويل المنافع، علما وأن احكامها تنطبق على العملة الاجراء والعملة غير الاجراء واعوان القطاع العام والطلبة كما تغطي مذكرة التفاهم نظام جبر الاضرار وحوادث الشغل والامراض المهنية، التأمينات الاجتماعية على المرض والأمومة والوفاة، قوانين وتراتيب الضمان الاجتماعي المتعلقة بالتأمين على العجز والشيخوخة والباقين على قيد الحياة في القطاعين العمومي والخاص

إثر ذلك تطرق ممثلو الوزارة إلى الأحكام الانتقالية حيث بينوا أنه لتحديد الحق في المنفعة يتم أخذ فترة التأمين الحاصلة قبل دخول مذكرة التفاهم حيز النفاذ بعين الاعتبار كما يمكن التمتع بالمنفعة، باستثناء منفعة الوفاة، حتى في صورة ارتباطها بحدث سابق لتاريخ دخول مذكرة التفاهم حيز النفاذ ويتم اسناد او تعديل المنفعة التي تم رفضها أو تعليقها بسبب الجنسية أو الإقامة بطلب من الشخص المعني بداية من دخول مذكرة التفاهم حيز النفاذ

كما قدموا بعض المعطيات الإحصائية حيث بينوا أن عدد المهاجرين التونسيين بكندا بلغ 40.600 ألف شخص يقيمون بشكل رئيسي في مقاطعة الكيبيك وأن كندا تستقطب ما بين ألفين و3 آلاف طالب تونسي سنويا ويوجد بها 6 آلاف طالب تونسي كما يتراوح عدد الكنديين المقيمين في تونس بين 3 آلاف و5 آلاف

عند تدخلهم ثمن النواب الاتفاقية باعتبارها ستساهم في انفتاح الديبلوماسية التونسية على جميع المجالات وخاصة منها متابعة مشاغل التونسيين وكذلك المساهمة في توفير العملة الصعبة للدولة

وتمحورت تدخلاتهم حول مدى انتفاع التونسيين غير المقيمين بالكيبيك بالامتيازات التي توفرها هذه الاتفاقية وكذلك بالامتيازات الممنوحة لفائدة الطلبة

وطالب بعضهم بتقليص إجراءات تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات حتى ينتفع بها المواطنون في أقرب الآجال

كما تساءل عدد منهم عن مدى تقدم التبادل الالكتروني بين مؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية ومؤسسات الدولة التي أمضت معها تونس اتفاقية ثنائية

في ردهم على هذه التساؤلات بين ممثلو الوزارة أن هذه الاتفاقية ستمكن الطلبة التونسيين أخيرا من الانتفاع بالتغطية الاجتماعية، أما بالنسبة لمسألة تفعيل الرقمنة والتبادل الالكتروني للوثائق والمعلومات فقد أبرزوا أنهم ساعون في هذا المجال

هذا وشدد ممثلو الوزارة على أهمية الأحكام الانتقالية وضرورة الاعلام بها حتى يتمكن كل تونسي مقيم بالخارج وبالكيبيك على وجه التحديد سبق وأن رفض مطلبه في التمتع بالتغطية الاجتماعية، من تجديد طلبه في أجل سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

قرار اللجنة

أنهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2023/17 المتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية التونسية والكيبيك بتاريخ 20 نوفمبر2022 وقرّرت خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 26 جويلية 2023 الموافقة عليه، كما صادقت على تقريرها بتاريخ 26 جويلية 2023 وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

عزيز بن الأخضر **طارق الربعي**